

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦١

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١

بإسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام المرسوم
القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف إلى المادة السادسة من القانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٦١ المشار إليه ققرة جديدة نصها الآتي :

” يتعين على واضع اليد على الأراضى المستولى عليها طبقاً لأحكام
هذا القانون سواء أكان هو المستولى لديه أو غيره، أن يستمر في وضع يده
عليها ويعتبر مكلفاً بزراعتها مقابل سبعة أمثال الضريبة يدفعها سنوياً إلى
الهيئة العامة للإصلاح الزراعي اعتباراً من أول السنة الزراعية ١٩٦٢/١٩٦١
حتى تسلمها فعلاً الهيئة العامة للإصلاح الزراعي “.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به
من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ما

صدر بإمارة الجمهورية في ٢ رجب سنة ١٣٨١ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٦١)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦١

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩
الخاص بضريبة الأقطان

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأقطان والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦١ في شأن زيادة أجرة الأرض الزراعية ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - استثناء من حكم المادة ٢ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩
المشار إليه يستمر العمل بالتقدير المعمول به حالياً للأقطان الزراعية التي
زادت قيمتها الإيجارية في التقدير العام الجديد وذلك لمدة سنة تنتهي
في آخر ديسمبر سنة ١٩٦٢

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به
من أول يناير سنة ١٩٦٢ ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذها

صدر بإمارة الجمهورية في ٢ رجب سنة ١٣٨١ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٦١)

جمال عبد الناصر